نماذج من استدراكات ابن هشام الأنصاري على الطبري و ابن عطية في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

أ.د. نزار عطا الله صالح* أ.د. جمال محمود أبو حسان**

تاريخ وصول البحث: 2024/3/31م تاريخ قبول البحث: 2024/5/19م

الملخص

يستهدف هذا البحث جملة من استدراكات ابن هشام الأنصاري على المفسّرَينِ الطبري وابن عطية، حيث اتبع البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك باستقراء المسائل التي خالف فيها ابن هشام المفسّرَين في بعض المسائل اللغوية المتعلقة بالتفسير، ودرسها والموازنة بين آراء الطبري وابن عطية وابن هشام في ضوء آراء عامة أهل التفسير، ثم قام الباحثان بالترجيح بين الآراء أخذا بقوة الدليل، وانتهى البحث إلى جملة من النتائج منها:

1- أظهر البحث مدى عناية ابن هشام بكتب التفسير وسعة اطلاعه عليها.

2- لم يورد الطبري سبب نزول لقوله تعالى ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ كما وهم ذلك ابن هشام وبنى عليه رأيه، وما أورده الطبري هو رواية تفسيرية وردت بعد نزول الآية، وسبب النزول ليس كذلك.

كلمات مفتاحية: الطبري- استدراكات- ابن هشام- ابن عطية- التفسير اللغوي.

* أستاذ دكتور، قسم أصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

** أستاذ دكتور، قسم أصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Examples of Ibn Hisham Al-Ansari's Comments on Al-Tabari and Ibn Atiya in his Book Mughni Al-Labib on the Books of Arabs

Abstract

This research aims to mention a number of comments by Ibn Hisham al-Ansari on the interpreters Al-Tabari and Ibn Atiyah.

This research follows the inductive and analytical approaches by extrapolating the issues in which Ibn Hisham differed from the commentators in some linguistic issues related to interpretation, studying them, and balancing the opinions of al-Tabari, Ibn Attiya, and Ibn Hisham through the opinions of interpretation scholars. The two researchers weighed between the opinions, taking into account the strength of the evidence.

This research concludes a number of results:

First: The research showed Ibn Hisham's interest in the books of interpretation and his extensive knowledge of them.

Second: Al-Tabari did not mention a reason for the verse of the Almighty's saying: (No, by the moon) as Ibn Hisham based his opinion on it, and Al-Tabari reported is as an interpretive narration, and it doesn't match the causes of revelation.

Key words: Altabri-Comments- Ibn hisham- Ibn Atiatiah-Linguistic interpretation

المقدمة:

الحمد لله الرحمن علم القران خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام الأكملان الأتمان على سيد الثقلين الإنس والجان، وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان، وبعد:

فقد ظل القرآن الكريم منهلا ينهل منه العلماء على مختلف تخصصاتهم، المفسرون، والفقهاء، وعلماء الكلام، والأصوليون، والنحاة، وعلماء البلاغة، ... فصنفت المصنفات ورأينا مناقشات كثيرة دارت حول فهم الآيات القرآنية، وتعقبات واستدراكات صدرت عن ري وروية، وقد اتجه هذا البحث إلى درس طائفة من استدراكات النحاة على المفسرين، فوقع اختيار الباحثين على كتاب مغني اللبيب لابن هشام، الذي استدرك على بعض المفسرين من مثل الطبري، وابن عطية، وأبي حيان، وغيرهم.

وقد درس الباحثان طائفة من هذه الاستدراكات على الطبري وابن عطية، بما يتناسب والبحث العلمي، إذ لا فسحة فيه لإطالة أو استيعاب، فجاء البحث بعنوان:

نماذج من استدراكات ابن هشام الأنصاري على الطبري و ابن عطية في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وهذا ما وفق الله إليه، فإن وقع زلل أو سهو فمن تقصيرنا، وإن كانت الأخرى فمن الله، وعليه التكلان.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1-تُبيّن هذه الدراسة مدى عناية علماء النحو وخاصة ابن هشام بكتب التفسير.

2-توضّح هذه الدراسة أثر النحو في تفسير القران الكريم.

3-تُجلي هذه الدراسة عناية المفسرين بعلوم اللغة والنحو.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

1- بيان استدراكات ابن هشام على الطبري.
2- بيان استدراكات ابن هشام على ابن عطية.
3- الموازنة والترجيح بين الآراء بعد استعراض الأدلة والحجج.
4- توضيح أثر هذه الاستدراكات في تفسير الآيات الكريمة.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما استدراكات ابن هشام على المفسرين الطبري وابن عطية؟ ويتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة:

1-ما استدراكات ابن هشام على الطبري؟

2-ما استدراكات ابن هشام على ابن عطية؟

3-ما الراجح الذي انتهى إليه الباحثان بعد درس هذه الاستدراكات؟

4-ما أثر هذه الاستدراكات في تفسير الآيات الكريمة؟

الدراسات السابقة:

دارت دراسات عديدة حول المفسرين الطبري وابن عطية من جهة، وابن هشام من جهة أخرى، إلا أننا لم نجد فيما بحثنا دراسة قامت على درس استدراكات ابن هشام على الطبري وابن عطية والترجيح بينها.

منهجية البحث:

اتبع الباحثان المنهجان الاستقرائي والتحليلي، حيث قاما بتتبع الاستدراكات واختيار ما يلائم البحث منها، ثم دراستها دراسة تحليلية بغية الوصول إلى الراجح الذي تعضده الحجة والبرهان، هذا وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يجيء البحث في مبحثين إضافة إلى مقدمة وتمهيد على النحو الآتي:

-المقدمة وفيها بيان أهمية الدراسة، وأهدافها، ومشكلتها، والمنهجية المتبعة فيها، والدراسات السابقة.

-التمهيد وفيه التعريف بابن هشام وكتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

المبحث الأول: استدراكات ابن هشام على الطبري

المبحث الثاني: من استدراكات ابن هشام على ابن عطية

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث

التمهيد: التعريف بابن هشام وكتابه مغني اللبيب:

ابن هشام هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله، عالم نحوي كبير، ولد سنة 708هـ، أخذ عن كثير من الشيوخ حتى برع في النحو وأتقن العربية حتى فاق أقرانه وشيوخه، اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه إقبالا كبيرا ونهلوا من

علومه اللغوية، وكان كثير المخالفة لأبي حيان الأندلسي، وتصدر ابن هشام في وقته لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة، ودماثة الخلق ورقة القلب، قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، توفي رحمه الله سنة 761هـ، له مصنفات عديدة منها: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وقواعد الإعراب، وشذور الذهب، وقطر الندى وبل الصدى، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغيرها[1].

وأما كتابه مغني اللبيب فهو من الكتب النحوية عظيمة الفائدة، سهلة التبويب، بديعة الأسلوب، وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات وعليه مجموعة كبيرة من الحواشي، وأنفع تحقيقاته وأجودها تلك التي قام عليها الأستاذ الدكتور عبد الله الخطيب، وطبعت في الكويت في عدة مجلدات.

المبحث الأول: من استدراكات ابن هشام على الطبري في تفسيره:

توطئة في تعريف موجز بالإمام الطبري.

الإمام الطبري هو محمد بن جرير الطبري، شيخ المفسرين وإمامهم رحمه الله، ولد سنة 224هـ، علم الأعلام في التفسير وغيره من العلوم، اهتم بطلب العلم وهو صغير، وحفظ القرآن، وأتقن كثيرا من العلوم التي درسها، رحل كثيرا في طلب العلم، ولقي كثيرا من العلماء الذين أفاد منهم في فنون متعددة من العلوم، وتتلمذ عليه كثير من التلاميذ الذين ذاع صيتهم في البلدان، كان فقيها متمرسا في الفقه الشافعي بعد أن درس مذاهب الفقهاء الآخرين، إلا أنه عُد من الأئمة المجتهدين ولم يقتصر على تقليد الشافعي، ونُسب له مذهب سمي بالمذهب الجريري تلقفه بعض تلاميذه وبدأوا بنشره، إلا أن هذا الانتشار لم تطل مدته، فتنوسي هذا المذهب، واقتُصر في أمة الإسلام على المذاهب الفقهية الأربعة، له عدة كتب منها كتابه في التاريخ المسمى تاريخ الرسل والملوك[2]، وكتاب ذيل المذيل[3]، وكتاب تهذيب الآثار[4]، وكتاب جامع البيان عن تأويل آي القرآن[5]، وهو تفسيره المشهور، توفي رحمه الله سنة 310هـ[6].

المطلب الأول: المراد بـ (أَثُم) في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس:51]

قال الطبري: ومعنى قوله: (أثم)، في هذا الموضع: أهنالك، وليست "ثم" هذه هاهنا التي تأتي بمعنى العطف [7]

قال ابن هشام: تنبيه: قال الطبري في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ معناه أهنالك وليست (ثم) التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها[8].

تحرير محل النزاع: يرى الطبري أن (ثم) في الآية ظرف مكان بمعنى هنالك [9]، بينما يذهب ابن هشام إلى أنها حرف عطف [10].

دراسة المسألة: ينكر الله تعالى في هذه الآية على الكفار تأخير إيمانهم إلى الوقت الذي يقع فيه العذاب، وحينها ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ [الأنعام:158]، وقد فسر الطبري كلمة (ثم) في هذه الآية بمعنى هنالك، ومعنى الآية عنده: "أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشركون -آمنتم به-، يقول: صدقتم به في حال لا ينفعكم فيها التصديق"[11]، وقد ذهب إلى هذا القول من المفسرين السمعاني[12] وابن الجوزي حيث قال:" أي: هنالك تؤمنون فلا يُقبل منكم الإيمان، ويقال لكم: الآن تؤمنون"؟[13]، بينما ذهب عامة أهل التفسير إلى أن (ثم) جاءت على بابها الأصلي وهو العطف، ومن هؤلاء ابن عادل[14] وأبو حيان[15]والسمين الحلبي[16] والشوكاني[17] وابن عطية[18] وابن عاشور[19]ولم يرتضوا ما ذهب إليه الطبري وعدوه خطأ[20]، قال أبو السعود: "إنكار لإيمانهم بنزول العذاب بعد وقوعه حقيقة[21]، وقال الشهاب:" وقرئ ثم بفتح الثاء بمعنى هنالك وأمّا تفسير ثم المضمومة به فخطأ أو تفسير معنى:"[22].

الترجيح:

لابد من وقفات للباحثين قبل الترجيح نلخصها فيما يأتي:

1-إن الجزم الذي جزمه أحمد شاكر في تعليقه على التفسير بأن هذا هو مذهب الطبري، هذا إنما سرى لأحمد شاكر من عبارة قالها القرطبي في تفسيره في هذا المحل -نقلناها هنا- فأعجبت

شاكر وقال بها، وإلا فليس هذا بمذهب للطبري في تفسيره أبدا، حيث إن الناظر في تفسير الطبري لا يجد تفسير (ثم)المضمومة بمعنى هنالك إلا في هذا الموضع، فكيف يعد هذا مذهبا للطبري؟

2- لم يذكر أحد من أهل اللغة سواء في المعاجم مثل لسان العرب أو في كتب النحو التي راجعناها مثل المفصل ومثل أقرب المسالك وغيرها، ولا كتب معاني الحروف مثل المغني ولا الجنى الداني ولا جواهر الأدب أن معنى ثم بضم الثاء هو هنالك.

3- أورد بعض المفسرين مثل ابن عطية أن هناك قراءة بالفتح في (ثم) في هذا الموضع، وهذه القراءة شاذة ذكرها صاحب كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة ونسبها للسمان عن طلحة، وقتادة وابن أبي عبلة[23] وذهب صاحب كتاب استدراكات ابن عطية على الطبري في جامع البيان إلى القول: ظاهر كلام الطبري أنه فسر الآية على القراءة المتواترة في "أثم" بضم الثاء، ولكن التفسير الذي ذكره على قراءة "أثم" بفتح الثاء، ومن المعلوم أنها قراءة شاذة، ويبعد في مثل هذا الإمام أن يقرأ بها ويفسر الآية عليها، فيبقى مجرد احتمال[24].

قلنا وهذا احتمال بعيد جدا عن الطبري، وليس من منهجه في التفسير أن يولي القراءة الشاذة اهتماما بحيث يقدمها في هذا الموضع على كل القراءات المتواترة.

4- رد محقق مغني ابن هشام عليه عندما قال: "وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها" فقال: "لم يشتبه عليه الأمر، بل ذهب إلى أن ثم مع ضم ثائها أدت معنى هنالك، وهذا ما يدل عليه صريح نص الطبري"[25]. ومع صحة هذا الاعتراض إلا أنه لا بد من بيان أن الطبري فسر هذا الموضع بما هو خارج عن اللغة والنقل.

والذي يظهر للباحثين بعد الدراسة أن ما ذهب إليه الطبري رحمه الله هو من قبيل الوهم والخطأ ولذلك عابه أكثر المفسرين الذين جاءوا بعده.

المطلب الثاني: هل قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ [المدثر:32] ل لزجر، وهل لها سبب نزول؟

قال الطبري: يعني جل ثناؤه بقوله: **(ثا)** ليس القول كما يقول من زعم أنه يكفي أصحابه المشركين خزنة جهنم التسعة عشر حتى يجهضهم عنها[26]

وقال ابن هشام فيما قاله في معاني "كلا": وقد يمتنع كونها للزجر نحو قوله: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ٣١ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ٣٢﴾ إذ ليس قبلها ما يصح رده، وقال الطبري وجماعة: إنه لما نزل عدد خزنة جهنم

﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر:30] قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزلت ﴿كَلَّا﴾ زجرا له، قول متعسف، لأن الآية لم تتضمن ذلك [27].

تحرير محل النزاع: يرى الطبري أن "كلا" في هذا الموضع هي للردع وللزجر، بينما يرى ابن هشام أنها ليست للردع، وحجته أنها في هذا الموضع لم تسبق بما يستدعي الردع والزجر، ويرى ابن هشام أنها في هذا الموضع ليست للردع وإنما هي بمعنى(ألا) الاستفتاحية.

دراسة المسألة: ذهب ابن هشام إلى أن الطبري فسر "كلا" في الآية بمعنى الردع والزجر معتمدا على أثر أورده الطبري في تفسير الآية السابقة وهو: " ذكر لنا أن أبا جهل حين أنزلت هذه الآية قال: يا معشر قريش، أما يستطيع كل عشرة منكم أن يغلبوا واحدا من خزنة النار وأنتم الدهم؟ فصاحبكم يحدثكم أن عليها تسعة عشر"[28] حيث عد ابن هشام هذا الأثر سببا لنزول الآية، وعليه حمل كلام الطبري في تفسيرها، بينما ذهب ابن هشام إلى خلاف ما ذهب إليه الطبري، فرأى أنها بمعنى ألا الاستفتاحية، وهذا يفهم من كلامه حينما ذكر مذاهب العلماء الذين ذكروا أن لـ(كلا) معنى آخر غير معنى الردع إلا أنهم اختلفوا في تعيينه، حيث قال: إن العلماء اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

الأول: للكسائي ومتابعيه أنها تكون بمعنى حقا.

الثاني: لأبي حاتم السجستاني ومتابعيه أنها تكن بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

الثالث: للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما أنها تكون بمنزلة (إي) و (نعم).. وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما [29].

وقد ذهب عامة أهل التفسير [30] إلى ما ذهب إليه الطبري، قال ابن عاشور:" و (كلا) حرف ردع وزجر عن مضمون كلام سابق من متكلم واحد، أو من كلام يحكي عن متكلم آخر أو مسموع منه كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: 61-62]

والأكثر أن تكون عقب آخر الكلام المبطل بها، وقد تقدم على الكلام المبطل للاهتمام بالإبطال وتعجيله والتشويق إلى سماع الكلام الذي سيرد بعدها كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴿٣٤﴾ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾ [المدثر: 32-35] على أحد تأويلين. ولما فيها من معنى الإبطال كانت في معنى النفي، فهي نقيض إي وأجل ونحوهما من أحرف الجواب بتقدير الكلام السابق.

والمعنى: لا يقع ما حكى عنه من زعمه ولا من غروره، والغالب أن تكون متبعة بكلام بعدها، فلا يعهد في كلام العرب أن يقول قائل في رد كلام: كلا، ويسكت.

ولكونها حرف ردع أفادت معنى تاما يحسن السكوت عليه. فلذلك جاز الوقف عليها عند الجمهور"[31].

الترجيح: يرى الباحثان أن رأي الطبري ومن سار عليه من المفسرين أرجح وأقرب للعربية مما ذهب إليه ابن هشام، وأن ما استدل به ابن هشام غير صالح للترجيح ولا لرد رأي الطبري، وذلك:

1-أن ما عده ابن هشام سببا للنزول عند الطبري، ليس بسبب نزول، والطبري لم يعده كذلك، والطبري أشار إلى أن الحادث الذي تكلم عنه كان بعد نزول الآية وليس قبلها فكيف فيكون سببا لنزولها؟ ويبدو أن ابن هشام قد وهم في هذا الباب.

2-ما ذكره ابن هشام من أن "كلا" في هذا المحل لم يتقدمها ما يصلح للزجر، كلام عورض فيه ابن هشام وتعقبه عليه الدسوقي في حاشيته على المغني إذ قال: "فيه أنه إن لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الرد على إنكاره وهو قوله (إنها لأحدى الكبر) وقد جوز الزمخشري[32] ذلك فقال: يجوز أن يكون ردعا لمن ينكر إحدى الكبر نذيرا، وعلم أن الردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها، بل يجوز تعلقه بما بعدها"[33]، وقال الشمني: "والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها"[34]، وقريبا من هذا التقرير ما ذكره الأمير في حاشيته على المغني[35]. وقد قرر ابن عاشور المسألة في شأن (كلا) تقريرا جيدا فقال: "(كلا) حرف ردع وإبطال، والغالب أن تقع بعد كلام من متكلم واحد أو من متكلم ومستمع...فيفيد الردع عما تضمنه الكلام المحكي قبله.. ويجوز تقديمه على الكلام إذا أريد التعجيل بالردع والتشويق إلى سماع ما بعده، وهو هنا محتمل لأن يكون إبطالا لما قبله من قوله: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة:26]، فيكون ما بينهما اعتراضا ويكون قوله ﴿وَٱلْقَمَرِ﴾ ابتداء كلام، فيحسن الوقوف على (كلا)، ويحتمل أن يكون حرف إبطال مقدما على الكلام الذي بعده من قوله: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ۝٣٦﴾ تقديم اهتمام لإبطال ما يجيء بعده من مضمون قوله: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ أي من حقهم أن ينتذروا بها فلم ينتذر أكثرهم، على نحو معنى قوله: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر:23]، فيحسن أن توصل في القراءة بما بعدها"[36]

المبحث الثاني: من استدراكات ابن هشام على ابن عطية في التفسير.

توطئة في تعريف موجز بالإمام ابن عطية:

ابن عطية هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي، ولد سنة 481هـ، تتلمذ على علماء كثيرين في عصره وأخصهم والده الذي قرا عليه كتب الحديث والتفسير والفقه واللغة والأدب، ورحل كثرا في بلاد الأندلس طلبا للعلم، تتلمذ عليه خلق كبير من طلاب العلم، كان رحمه الله مالكي المذهب في الفقه، ألف بعض الكتب أشهرها تفسيره المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة 451هـ [37].

المطلب الاول: في معنى حاش لله في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:31]

قال ابن هشام: "والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم / حاشا لله / بالتنوين [38] كما يقال براءة لله من كذا، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود ﷺ/ حاش الله[39] / كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة [40]، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية.

قال ابن عطية: -بعد أن أورد القراءات الواردة في "حاش لله"- (فأما "حاش" فهي حيث جرت حرف استثناء، كذا قال سيبويه وقد ينصب به، ... قال المبرد: النصب أولى إذ قد صح أنها فعل بقولهم: حاش لزيد، ...قال القاضي أبو محمد: " يظهر من كلام سيبويه والمبرد أن الحرف يخفض به لا غير، وأن الاسم هو الذي ينصب به، فهذه اللفظة تستعمل فعلا وحرفا...ومن المواضع التي حاش فيه فعل هذه الآية ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:31]، يدل ذلك دخولها على حرف الجر، والحروف لا تدخل بعضها على بعض) [41]

تحرير محل النزاع:

يرى ابن هشام أن "حاش" في الآية هي اسم، ونقل عن ابن عطية أنها حرف يجر به.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حديثهم عن "حاش" التي تستخدم في الاستثناء فذهبوا فيها مذاهب:

حيث عدها بعضهم اسما، وبعضهم فعلا، وبعضهم حرفا [42]، واحتج كل فريق لرأيه [43]، والذي يعنينا هنا: مناقشة أمرين اثنين: الأول نقل ابن هشام عن ابن عطية أنه قال بحرفيتها في الآية.

الثاني: معنى حاش لله في هذه الآية الكريمة

أما الأول: فيرى الباحثان أن ابن هشام قد تعجل في الحكم على ابن عطية في هذه المسألة، ولعل مرده إلى عدم وقوفه على تمام كلام ابن عطية، فكلام ابن عطية في بدايته قد يفهم منه ما ذهب إليه ابن هشام، فقد قال ابن عطية: " فأما "حاش" فهي حيث جرت حرف استثناء، كذا قال سيبويه"[44] فلعل ابن هشام قد فهم من هذه العبارة أن ابن عطية يرى حرفيتها، وأخذ يضعف كلامه، وبعد الرجوع إلى كلام ابن عطية الذي تقدم آنفا يظهر لنا أن ابن هشام قد وهم في النقل عن ابن عطية، وأن ابن عطيه لا يرى حرفيتها في الآية[45]، بل يتفق مع ابن هشام في كونها جيء بها للتنزيه، لكن يخالفه في كونها اسما دالا على التنزيه، قال ابن عطية:" ومن المواضع التي (حاش) فيه فعل هذه الآية ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:31]، يدل ذلك دخولها على حرف الجر، والحروف لا تدخل بعضها على بعض"[46].

وأما الثاني: والمتعلق بمعنى هذه الكلمة في الآية الكريمة عند المفسرين: فيرى أهل التفسير أن حاش في الآية جيء بها للتنزيه والتعجب من صنع الله تعالى وخلقه، مع اختلافهم في كونها اسم أو فعل أو حرف [47].

الترجيح: وهم ابن هشام في قوله: إن ابن عطية يرى أن حاشا في الآية حرف، والصواب أن ابن عطية يرى أنها فعل، ويترجح لدى الباحثين أن حاش في الآية تدل على التنزيه سواء أقلنا إنها اسم أو فعل

المطلب الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:76]

أهو توكيد أم اعتراض؟

قال ابن هشام: إن فيها اعتراضين الأول: بين الموصوف وهو (قسم) وصفته بجملة لو تعلمون، الثاني بين قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة:75] وجوابه، وهو: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة:77] بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية، ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ توكيد لا اعتراض فمردود[48].

وقال ابن عطية: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ تأكيد للأمر وتنبيه من المقسم به، وليس هذا باعتراض بين الكلامين، بل هو معنى قصد التهمم به، وإنما الاعتراض قوله تعالى: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [49].

تحرير محل النزاع: يرى ابن عطية أن قوله تعالى: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ جملة معترضة بين الموصوف وصفته، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾

وجملة وإنه لقسم توكيد لقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ بينما يرى ابن هشام أن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ اعتراض بين بين قوله **تعالى:** ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة:77]، ويتفق مع ابن عطية في أن قوله: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعتراض بين الموصوف وصفته.

دراسة المسألة: جاء قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ في سياق الحديث عن مكانة هذا القرآن الكريم، إذ أقسم الله تعالى إقسام إعظام بعظمة هذا القرآن، وقد ذهب عامة أهل التفسير[50] إلى أن قوله تعالى :﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ جاءت جملة اعتراضية بين القسم في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابه : ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٞ﴾ ،كما أن في هذا الجملة الاعتراضية اعتراضا آخر بين المنعوت ونعته، وهي قوله (لو تعلمون)، قال أبو حيان: وقد الله ذلك الأقسام بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾...والجملة المقسم عليها قوله تعالى: (آ ب ب) وفصل بين القسم وجوابه، فالظاهر أنه اعتراض بينهما، وفيه اعتراض بين الصفة والموصوف بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ وهذا الذي ذهب اليه ابن هشام[51]

الترجيح: يترجح لدى الباحثين ما ذهب إليه ابن هشام من القول بأن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه، وفيه اعتراض آخر بين الموصوف وصفته، وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام لا يبعد كثيرا عن كلام ابن عطية الذي قال: بأن الجملة المعنية توكيد[52]؛ ذلك لأن من أغراض الاعتراض التوكيد، قال أبو السعود: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾اعتراض في اعتراض، قصد به المبالغة في تحقيق مضمون الجملة القسمية وتأكيده [53] وهذا أوفق بمقام الآية.

المطلب الثالث: كلمة ﴿ مُسۡتَقِرًّا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل:40]

أهي كون عام أم خاص؟

قال ابن هشام: وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ فزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلَّق الذي يقدر في أمثاله: قد ظهر، والصواب: ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص[54].

وقال ابن عطية:" وظهر العامل في الظرف من قوله: ﴿ مُسۡتَقِرًّا﴾ وهذا المقدر أبدا في كل ظرف جاء هنا مظهرا، وليس في كتاب الله في كتاب تعالى مثله"[55].

تحرير محل النزاع: يرى ابن عطية ﴿ مُسْتَقِرًّا﴾ هو متعلَّق شبه جملة ﴿عِندَهُۥ﴾ بينما يرى ابن هشام أن ﴿ مُسْتَقِرًّا﴾ ليست بمتعلَّق لشبه الجملة؛ لأنه ليس كونا عاما بمعنى الحصول والوجود، بل هو كون خاص بمعنى الثبات وعدم التحرك.

دراسة المسألة: هذه المسألة ليست من المسائل ذات الأثر في التفسير من حيث إظهار المعنى، لذا لم يعرض لها كثير من المفسرين، أما الذين عرضوا لها فقد اختلفوا فيها على مذاهب ثلاثة:

الأول: ما ذهب إليه ابن عطية ووافقه طائفة من المفسرين منهم السمين الحلبي والشوكاني [56]، جاء في الدر المصون:" وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ فلم يقصد جعل الظرف ثابتا، فلذلك ذكر المتعلق به [57].

الثاني: الاستقرار في الآية بمعنى الثبات وعدم التحرك، وهو ما ذهب إليه ابن هشام، وعليه طائفة من المفسرين، منهم: النسفي[58] وابن عاشور إذ قال: "والاستقرار: التمكن في الأرض وهو مبالغة في القرار، وهذا استقرار خاص هو غير الاستقرار العام المرادف للكون، وهو الاستقرار الذي يقدر في الإخبار عن المبتدأ بالظرف والمجرور، ليكون متعلقا بهما إذا وقعا خبرا أو وقعا حالا، إذ يقدر (كائن) أو (مستقر)، فإن ذلك الاستقرار ليس شأنه أن يصرح به، وابن عطية جعله في الآية من إظهار المقدر وهو بعيد"[59]، وقد وجدنا أن السمين الحلبي يميل إلى هذا القول في الجزء الثامن من التفسير حيث تبع أبا حيان في ترجيح قول أبي البقاء كما هو مشار إليه في القول الثالث تاليا[60]

الثالث: تجويز الوجهين، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، قال في البحر:" وانتصب ﴿ مُسْتَقِرًّا﴾ على الحال، و﴿عِندَهُۥ﴾ معمول له، والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف، فقال ابن عطية: وظهر العامل في الظرف من قوله ﴿ مُسْتَقِرًّا﴾ وهذا المقدر أبدا في كل ظرف وقع في موضع الحال. وقال أبو البقاء: و﴿ مُسْتَقِرًّا﴾ أي ثابتا غير متقلقل، وليس بمعنى الحضور المطلق، إذ لو كان كذلك لم يذكر، انتهى. فأخذ في ﴿مُسْتَقِرًّا﴾أمرا زائدا على الاستقرار المطلق، وهو كونه غير متقلقل، حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية، وهو توجيه حسن"[61]

الترجيح: سياق الآية يدل على أن معنى ﴿ مُسْتَقِرًّا﴾حاضرا وموجودا، فسليمان عليه السلام طلب احضار العرش، فلما رآه حاضرا عنده قال ما قال، والحضور بمعنى الكينونة التي يتعلق الظرف بها، قال الشوكاني: "فلما رآه سليمان مستقرا عنده، أي: رأى العرش حاضرا لديه"[62]، لذا يترجح لدى الباحثين قول ابن عطية.

الخاتمة: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه تنجز أعظم المهمات والمكرمات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالهدى والنور والبركات، وبعد:

فقد أمكن بعد الفراغ من دراسة جملة من المسائل استدرك فيها ابن هشام على الطبري وابن عطية، التوصل إلى نتائج من أبرزها:

1- أظهر البحث مدى عناية ابن هشام بكتب التفسير وسعة اطلاعه عليها.

2- ليس صحيحا ما ذهب إليه أحمد شاكر في ادعائه أن مذهب الطبري في (ثم) المضمومة أنها ظرفية بمعنى هنالك.

3- لم نجد في المصادر اللغوية والمعجمية أن (ثم) المضمومة بمعنى هنالك، لذا يضعف قول من قال بخلاف هذا الرأي.

4- لم يورد الطبري سبب نزول لقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ كما وهم ذلك ابن هشام وبنى عليه رأيه، وما أورده الطبري هو رواية تفسيرية وردت بعد نزول الآية، وسبب النزول ليس كذلك.

5- ما ذهب إليه ابن عطية في كلمة مستقرا في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ من كونه متعلّقا لشبه الجملة ﴿عِندَهُۥ﴾ هو الأوفق بمقام الآية.

6- ما ذهب إليه ابن هشام من أن قوله تعالى: هو اعتراض ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ين القسم وجوابه، وهو رأي راجح، عليه أكثر المفسرين، وهو وإن خالف ابن عطية فيما ذهب إليه، إلا أنه يتفق معه في كونه يفيد التوكيد.

التوصيات: نوصي طلبة العلم بدراسة كتب اللغويين والنحاة لبيان تفاعلهم مع القران الكريم.

الهوامش:

[1] . هذه الترجمة أخذناها مع قليل من التصرف من كتاب: العسقلاني، أحمد بن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج308/2، وقد ترجمه كثير من العلماء مثل السيوطي في كتابه حسن المحاضرة، ج536/1، وكذلك في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج69/2، وغيره من العلماء، رحمهم الله جميعا

2 . وهو مطبوع

3 . وهو مطبوع

4 . طبع بعضه

5 . وهو مطبوع متداول

6 . اقتصرنا في ذكر هذه الخلاصة لترجمة الطبري من كتاب الإمام الطبري شيخ المفسرين للدكتور محمد الزحيلي، طبعة دار القلم، دمشق، ط2، 1999م، من ص 27 وما بعدها، وذلك لأن شهرة الطبري تغني عن التعريف، وقد ترجم له كثير من العلماء منهم: الذهبي في سير أعلام النبلاء ج267/14.

7 . الطبري، محمد بين جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م، بتحقيق أحمد شاكر، 101/15.

8 . ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المجلس العلمي للثقافة، الكويت، بتحقيق الدكتور عبد الله الخطيب، ط1، 2000م، 233/2.

9 . قال أحمد شاكر في تعليقه على كلام الطبري بأن هذا مذهب الطبري، والظاهر أن هذا الأمر سرى لشاكر من كلام ذكره القرطبي قائلا: " وقيل إن "ثم" ههنا بمعنى (ثم) بفتح الثاء والمعنى: أهنالك، وهو مذهب الطبري" انظر: القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القران**/ مؤسسة منهل العرفان، بيروت، د.ت، 351/8.

10 . ابن هشام، المصدر السابق.

11 . الطبري، مصدر سابق، 101/15.

12 . السمعاني، منصور بن محمد المروزي، **تفسير القران**، طبع دار الوطن، الرياض، ط1، سنة 1997م، بتحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، 388/2.

13 . ابن الجوزي، عبد الرحمن بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، 334/2.

14. ابن عادل، عمر بن عادل الحنبلي، **تفسير اللباب**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 350/10.

15 . أبو حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، طبعة عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ج147/15، وقال أبو حيان عن كلام الطبري: إنه دعوى

16 . السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، دار القلم، دمشق، ط1ن بتحقيق الدكتور أحمد الخراط، 217/6. قال السمين:" وقال الطبري ما لا يوافق عليه...ثم نقل كلام الطبري وقال: فإن كان قصد تفسير المعنى -وهو بعيد-فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يعرف في (ثم) بضم الثاء

17 . الشوكاني، محمد بن علي، **فتح القدير**، دار ابن كثير، بيروت، ط1ن 1414هـ، 513/2.

18 . ابن عطية، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2015م، بتحقيق مجموعة من الباحثين، 196/5، قال ابن عطية:" وقرأ طلحة بن مصرف: أثم بفتح الثاء، وقال الطبري في قوله تعالى: ثم بضم الثاء معناه: هنالك، وقال: ليست ثم هذه التي تأتي بمعنى العطف، قال القاضي أبو محمد: والمعنى الصحيح على أنها ثم المعروفة، ولكن اطباقه على لفظ التنزيل هو كما قلنا، وما ادعاه الطبري غير معروف".

19 . ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 191/11.

20 قال في المنار عن الطبري:" ولم يضبطها-أي ثم- بفتح الثاء، فظاهر كلامه أن المضمومة تأتي ظرفا أيضا، وهذا لم يرو عن أحد من العرب" انظر: رضا، محمد رشيد، **تفسير القرآن الحكيم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 323/11.

21 . أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 153/4.

22 . الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **عناية القاضي وكفاية الراضي المسمى بحاشية الشهاب على البيضاوي**، دار صادر، بيروت، 36/5.

23 . المغربي، يوسف بن علي، **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط1، 2007م بتحقيق جمال رفاعي الشايب، 568.

24 . الأسمري، شايع بن عبد الله، **استدراكات ابن عطية على الطبري في جامع البيان**، وزارة التعليم العالي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ط1، 1427هـ، 760/2.

25 . الخطيب، الدكتور عبد اللطيف، تحقيق مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 234/2.

26 . الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، القاهرة، بتحقيق الدكتور عبد الله التركي، ط1، 2001م، ج 441/23.

27 . ابن هشام، **المغني**، 164/3-165، مصدر سابق.

28 . ذكره الطبري بدون إسناد في 436/23.

29 . ابن هشام، **مغني اللبيب**، 65/3.

30 . من مثل: لجنة من العلماء، **التفسير الوسيط لمجمع البحوث الإسلامية**، طبع الهيئة العامة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1991م، 1670/10، السمرقندي، محمد بن أحمد، **بحر العلوم**، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، 423/1، ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، بتحقيق مجموعة من الباحثين، ط1،2015م، ج19/10، الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، دار اللباب، تركيا بتحقيق ماهر حبوش،ط1، 2022م، ج373/9، وقد وجدنا هذا القول عند السمعاني في تفسيره، وعند البيضاوي، وعند الرازي، وعند القاسمي، وعند الألوسي، وذكر هذا الرأي محمود صافي في كتابه **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، دار الرشد دمشق، ط4، 1418هـ، 286/10.

31 . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**،161/16.

32 . قول الزمخشري في **الكشاف** 138/16، بحاشية فتوح الغيب عن قناع الريب للطيبي، طبعة جائزة دبي

33 . الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، **حاشية على مغني اللبيب**، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 202/1.

34 . الشمني، أحمد بن محمد، **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، المطبعة البهية، مصر، 19/2

35 . الأمير، الشيخ محمد، **حاشية على مغني اللبيب**، طبع دار إحياء الكتب العربية، مصر، 161/1

36 . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، 321/29.

37 . الذهبي، محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1987م، ج74/37، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات المفسرين**، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1396هـ، بتحقيق علي محمد عمر، ص 50.

38 . هي لأبي السّمّال كما في البحر، انظر: أبا حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم**، تحقيق الدكتور التركي، طبع مركز هجر، القاهرة، ط1، 2015م، ج105/16.

39 . ورد عن ابن مسعود روايتان وهما: حاشي الله بإثبات الألف المقصورة مع إضافتها للفظ الجلالة، وورد أيضا: حاش لله بإسقاط الألف وإضافتها إلى لفظ الجلالة، ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، مصدر سابق، ج104/16.

40 . ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، **النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج295/2.

41 . ابن عطية، عبد الحق بن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2015م، ج453/5.

42 . من هؤلاء الزمخشري، حيث قال بحرفيتها في تفسيره، انظر: الزمخشري، محمد بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، طبع دار اللباب، بتحقيق ماهر حبوش، ط1، 2021م، ج279/4.

43 . وقد بسط القول في الحديث عنها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، انظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، نشر دار الفكر، بيروت، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، ج278/1.

44 . قال سيبويه في الكتاب:" وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء" ينظر: **سيبويه**، عمرو أبو بشر، الكتاب، طبع بالمطبعة الاميرية الكبرى، مصر، سنة 1316هـ، وصورته مكتبة ابن تيمية، القاهرة، سنة 2010م، ج377/1.

45 . وقد فطن إلى هذا أيضا الدكتور عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه على مغني ابن هشام، ج255/2. وقال إن ابن هشام لم يكن دقيقا في نسبته هذا القول لابن عطية.

46 . ابن عطية، المحرر الوجيز، ج454/5.

47 . ينظر في : الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القران**، مرجع سابق، ج138/13، الرازي، فخر الدين، **التفسير الكبير ومفاتح الغيب**، طبع دار الفكر، بيروت، سنة 1990م، ج131/18، والبيضاوي، ناصر الدين عمر بن محمد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، طبع مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، وبهامشه حاشية الكازروني، ج132/3، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، دار القلم، دمشق، بتحقيق الدكتور أحمد الخراط، ط1، 1987،ج484/6، وأبو السعود، محمد بن محمد، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، طبع وقف الديانة التركي، بالتعاون مع دار الرياحين بالأردن، بتحقيق مجموعة من الباحثين، ط1، 2021م، ج549/4، طنطاوي، محمد السيد، **التفسير الوسيط**، طبع بمطبعة السعادة، مصر، سنة1983م، مجلد7/ج70/12، وابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، طبع الدار التونسية ، سنة 1984م، ج263/12

48 . ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج72/5.

49 . ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج378/9.

50 . ممن ذهب هذا المذهب الزمخشري، **الكشاف**، ج598/8، وابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1984م، ج92/4، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج153/24، والبيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، مع حاشية الكازروني عليه، ج115/5، الجمل، سليمان بن عمر العجيلي، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج281/4، وأبو السعود، **إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم**، 130/8، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج331/27.

51 . ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 71/5.

52 . ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج378/9

53 . أبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج130/8.

54 . ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج327/5.

55 . ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج434/7.

56 . الشوكاني، محمد بن علي، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1414هـ، ج161/4.

57 . السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج39/1، فقد ذكر هذا الكلام في الجزء الأول كما هو مشار إليه.

58 . النسفي، عبد الله بن أحمد، **تفسير النسفي**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م، ج213/2.

59 . ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج263/19

60 . السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج616/8.

61 . أبو حيان، **البحر المحيط**، ج377/20.

62 . الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1313هـ، ج161/4.